مجتمع

تأثير خطير لكورونا على رعاية مرضى السرطان

قالت منظمة الصحة العالمية إنّ جائحة كورونا كان لها تأثير عميق على تشخيص وعلاج مرض السرطان في جميع أنحاء العالم. وقال الدكتور أندريه إلباوي، من قسم الأمراض غير المعدية في المنظمة: «منذ بدأت جائحة كورونا، تعطّلت خدمات السرطان جزئياً أو كلياً لدى 50 في المائة من الحكومات التي توفر هذه الخدمات». وأضاف: «التأخير في التشخيص بات شائعاً، وقد زادت الانقطاعات عن العلاج أو التخلي عنه بشكل كبير، وهذا من المحتمل أن يكون له تأثير في العدد الإجمالي لوفيات السرطان في السنوات المقبلة». (قنا)

أستراليا: حرائق غابات تدمر 71 منزلاً

دمرت حرائق غابات، خرجت عن السيطرة في بيرث رابع مدن أستراليا، 71 منزلاً، بحسب ما أعلنت السلطات أمس. وطلبت السلطات من السكان عدم الالتزام بإجراءات الإغلاق العام بسبب كورونا، بل مغادرة المناطق المهددة. وطاولت النيران مساحات شاسعة من الأراضي في مرتفعات بيرث واتجهت نحو مناطق مأهولة بعدد أكبر من السكان. وأصيب ستة إطفائيين بجروح طفيفة، من بينهم شخص قال مسؤولون إنّه أصيب بحروق وواصل العمل على إخماد النيران. لكن لم ترد أنباء عن وقوع وفيات أو إصابات خطيرة حتى يوم أمس. (فرانس برس)

مواقع إلكترونية تستغل الأزمة (يفغيني سوفيشوك/ Getty)

المغرب: أزمة دواء

الرباط ـ **عادل نجدي**

«أفضل أسعار فيتامين سي بالمغرب»، «اشتري فيتامين سي»، «التوصيل لكلّ مدن المغرب، فيتامينات زينك بأفضل الأسعار في المغرب، الدفع عند الاستلام»، هذه نماذج لإعلانات انتشرت، خلال الأيام الماضية، بعد تحوّل اختفاء أدوية، تدخل في إطار البروتوكول العلاجي للمصابين بفيروس كورونا، إلى تجارة رائجة في بعض المواقع المختصة في التسويق عبر الإنترنت.

ويشكّل نقص أدوية، كالفيتامين «س» والزينك»، في صيدليات المملكة، بالتزامن مع ارتفاع عدد المصابين بفيروس كورونا، فرصة لبعض المواقع والتطبيقات الإلكترونية، الذي عمد إلى عرض كمية كبيرة من تلك الأدوية بأسعار تفوق بـ300 مرة ثمنها الحقيقي. وكان لافتاً كشف فعاليات حقوقية مغربية امتداد التسويق الرقمي، خلال الأسابيع الماضية، إلى لقاح الإنفلونزا الموسمية، من قبل من يزعمون أنهم أطباء، لتلقيح الراغبين في منازلهم بثمن مرتفع جداً، في مدن الدار البيضاء والمحمدية والرباط.

وتطالب الفعاليات الحقوقية، ممثلة بالمكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بفتح تحقيق حول التسريبات، التي تهدف للاستفادة من لقاح الإنفلونزا الموسمية، عن طريق التسويق الرقمي. كذلك تمكنت السلطات الأمنية، في 10 يناير/ كانون الثاني الماضي، بناءً على شكوى تقدمت بها «فيدرالية نقابات صيادلة المغرب» إلى مديرية الأدوية والصيدلة بوزارة الصحة، من تسليط الضوء على خطر تجارة الأدوية عبر الإنترنت، بعد أن تمت الإطاحة بشبكة إجرامية، وحجز ما يقارب من 20 ألف علبة من «فيتامين سي» وما يقارب من 3500 علبة من «الزينك»، بالإضافة إلى أدوية أخرى كانت تباع بطرق غير قانونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

من جهته، يقول رئيس المجلس الوطني لهيئة الصيادلة بالمغرب، حمزة كديرة: «أمام الضغط الذي يحدث خلال الأزمة الصحية جراء تفشي فيروس كورونا، والاختلال الذي يحدث في توزيع الأدوية بسبب تهافت المواطنين على اقتناء فيتامينات ومكملات غذائية تقوي المناعة، تنامت عمليات البيع عبر الشبكة العنكبوتية بشكل يخالف مبدأ احترام المسلك القانوني للأدوية المتمثل في القانون المغربي في الصيدلية المرخصة من قبل وزارة الصحة، والتي يشرف عليها صيدلي حائز على رخصة مزاولة المهنة».

ويؤكد أنّ القانون رقم 04 - 17 ينصّ بشكل واضح، في المادة 19، على أنه لا يمكن القيام بصناعة الأدوية واستيرادها وتصديرها، وبيعها بالجملة، إلا من قبل المؤسسات الصيدلية الصناعية. ويقول كديرة، لـ«العربي الجديد»: «تجارة الدواء عبر مسالك غير مشروعة وخارج الإطار القانوني تشكّل في حدّ ذاتها خطراً على صحة المواطنين، فضلاً عن أنها تجعل مهنة الصيدلة في مواجهة المنافسة غير الشريفة». ويضيف: «أخال أننا محظوظون لأن القانون المغربي يمنع بشكل قطعي بيع الأدوية عبر الإنترنت، ما يُمكّننا من حماية الصحة العامة من الخطر».

من جهته، يرى الكاتب العام لنقابة «الجامعة الوطنية لقطاع الصحة التابعة» واختصاصي الفيزياء الأحيائية بالمعهد الوطني للصحة، رضا شروف، أنّه «من الخطير أن نجد أدوية غير مسموح بيعها حتى في الصيدليات أو مضرة بالصحة تروّج بكلّ حرية على بعض المواقع التجارية على شبكة الإنترنت». يلفت إلى أنّ الأمر يزداد خطورة حينما يشرف على بيع تلك الأدوية أشخاص لا علاقة لهم بمهنة الصيدلة أو تكون مجهولة المصدر وغير معتمدة من قبل الجهات الصحية المختصة.

ويوضح الاختصاصي المغربي، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «خطورة الأدوية، التي تباع على الإنترنت، على الصحة، تكمن في عدم توافر وسائل تأكيد الجودة والفاعلية، وعدم معرفة مكان تصنيعها، كما أنّ نسبة كبيرة منها تكون مغشوشة بمواد أخرى سامة ممنوعة دولياً».

غياب الرقابة

تقول جمعية عالم الصيادلة المغاربة إنّ تجارة الأدوية عبر الإنترنت تشكل خطراً وتهديداً حقيقياً لصحة المواطنين، وتُسجل غياب المراقبة لدى وزارة الصحة، أو نص قانوني يجرّم هذا النوع من التجارة الإلكترونية. وتطالب الوزارة بعدم غض النظر عن فوضى بيع الأدوية بشكل غير قانوني، لا سيما عبر الإنترنت، لافتة إلى أن الوزارة لا يعجزها أن تضع نصاً قانونياً واضحاً.

مزاج

حين سقطت ذراعي

ميليا بو جوده

«سقطتْ ذراعُكَ فالتقطها.. واضرب عدوّكَ (...) وسقطتُ قربكَ فالتقطني (...)». هل هذه فعلاً ذراعي، تلك التي سقطتْ للتوّ من على طاولة العمليّات الجراحيّة؟ الشعور بها منعدم، غير أنّني أسارع إلى التقاطها بيدي اليسرى ورفعها وإلقائها على بطني فور إدراكي ما حصل. وأدندن ما غنّته ماجدة الرومي من قصيدة محمود درويش «سقط القناع» في يوم. على الرغم من هذيان حتّمته عقاقير مهدّئة، هذا أوّل ما يتبادر إلى ذهني. وأبتسم... ربّما استهزاءً بـ«فضاوة بالي» وأنا في صدد الخضوع لجراحة دقيقة وقد نجوتُ من موت محتّم.

في تلك الصبيحة، حاولتُ كتمَ آلام خلّفتها شظايا زجاج اخترقتْ لحمي في مواضع مختلفة، عندما طاولني انفجار مرفأ بيروت، وصبَّ اهتمامي فقط على يدي اليمنى، موضع الإجراء الجراحيّ، قبل أن أغطّ في سبات افتعلته طبيبة التخدير. أن تتعطّل اليد اليمنى أمر جلل بالنسبة إلى غير العُسر. هكذا كانت الحال على مدى نحو مائة وثمانين يوماً.

اليوم، أشهر ستّة بالتمام والكمال انقضتْ مذ عصف ذلك الانفجار الرهيب بمدينة بيروت انطلاقاً من مرفئها، في الرابع من أغسطس/ آب الماضي. اليوم، أستطيع القول إنّني في الطور الأخير من استعادة يدي اليمنى، وإن كثُرتْ الندوب على طول ذراعي التي سقطتْ في تلك الصبيحة في غرفة العمليّات الجراحيّة. لن أطمس هذه الندوب بوشوم، ولا تلك الأخرى التي توزّعتْ على جلد جسدي، كذلك لن أجمّل أنفي الذي انفلع وتهشّمت عظامه. سوف أحتفظ بها شاهداً على ما حدث ذات عشيّة في المدينة التي انتقلت للسكن فيها أخيراً، كأنّما كنت أسعى إلى جعل ندوبها تُنقّش في لحمي. «الحمد لله... انقضى الأمر عند هذا الحدّ». لن أكفر إن طلبتُ عدم مواساتي بتلك الكلمات... إن طلبتُ عدم دفعي إلى لجم ألم يتلبّس بي. لن أكفر إن لم أمتنّ للبقاء على قيد الحياة ولإصابة يصنّفها كثيرون «معقولة». تفلّع لحم الجسد وتقطّع أوتار اليد وتضرّر أعصاب الذراع وتهشّم الأنف فاجعة ليست أهون من الموت. النجاة أشدّ قساوة. هي الموت مرّات ومرّات. ذلك الموت الذي يحوم في كلّ مرّة تستعيد الذاكرة فيها محاولة النهوض من تحت الركام واستعادة التوازن والنزف الغزير ومشهد الزجاج المنهمر بغزارة أمطار فبراير/ شباط... وفي كلّ مرّة يعود ذلك الغبار وتلك البلادة في الشارع إلى الذهن، مثلما تعود ساعات انتظار طويلة راقبتُ في خلالها كيف كانت جراحي تلفظ دمي ولا مَن يرتقها. ويمضي الموت وهو يحوم مع كلّ نوبة هلع ومع كلّ شعور بعقدة ذنب الناجي... ومع تذكّر تماسكي والتقاط صور جراحي المفتوحة وجلدي المتمزّق وقد عجزتُ عن التفوّه بكلمات توصّف ما حلّ بي، في حين أنّني لم أكن قد أدركته. ستّة أشهر انقضتْ ولم أدركه بعد، في حين أنّ الموت ما زال يحوم في الأرجاء.

ما الذي تريد أن تكونه في حياتك؟

يمكن أن تبدو الحياة غير عادلة في بعض الأحيان، خصوصاً عندما لا نستطيع فهم سبب حدوث أشياء معينة. وغالباً، حين نفكّر في أمور أو أحداث غير متوقعة (بالنسبة إلينا)، نكون على يقين بأنه لن يحدث لنا مكروه. وهذا ما يسمح لعقلنا بحمايتنا مما يقلقنا ويبعدنا عن الخوف الدائم. لكن هنا علينا أن نسأل أنفسنا: هل هذه هي الحياة التي نريد أن نعيشها؟ غالباً ما لا توجد طريقة للتنبؤ أو الاستعداد لما تقدمه لنا الحياة. لذلك، فمن مصلحتنا التفكير في الطريقة التي نريد أن نعيش بها كل يوم بغض النظر عما قد يحدث. في هذا الإطار، يعرض موقع «سايكولوجي توداي» مجموعة من التساؤلات والنصائح التي تساعدنا على تحقيق ما نريد، وهي:

1. شارك ما تشعر به تجاه من تهتم لأمرهم وتحبهم.
2. تحدّ مخاوفك.
3 - حسّن الصفات في شخصيتك التي قد تُشعرك بالإحباط من حين إلى آخر.
4 - من المهم أن تخوض تجارب تتعلّق بسلوكك للتعرّف إلى نفسك وتحدّي نفسك.
5 - تقبل نفسك والآخرين والظروف التي لا يمكنك التحكّم بها أو تغييرها.
6 - تقرّب من عالمك كضحية أو كناج.
7 - قيّم ما تقدره عن نفسك وعن الآخرين وظروفك.
8 - تساءل عما تراه هدفاً لحياتك.
9 - أيهما أفضل: أن تقارن نفسك بالآخرين أو التركيز على احتياجاتك وأهدافك؟
10 - تدرب على التعاطف مع الذات وتهدئة النفس عندما تمر بمشاعر سلبية أو غير مريحة.
11 - هل تسعى إلى التأقلم في حياتك؟
12 - لا تتخلّ عن مشاعرك الإيجابية والسلبية.
13 - عزز مرونتك بعدما تختبر تجارب مختلفة وصعبة أو غير متوقعة.
14 - اعترف بإنجازاتك بغض النظر عن صغرها أو كبرها.
15 - حدد ما هي قيمك الأساسية، إذ تشكّل دليلاً لحياتك وتساعدك على اتخاذ القرارات.
16 - يجب أن تدرك ما هي المحفزات الخاصة بك للتأكد من أنك تتصرف من منطلق مشاعرك وليس عقلك.
17 - اسأل نفسك عن مدى استعدادك للتغيير وبذل الوقت والجهد لتحقيق هذا التغيير.
18 - فكّر كيف تقضي وقتك ومع من، وما إذا كان ذلك يتلاءم مع الطريقة التي تريد أن تكون حياتك عليها.
19 - إلى أية درجة أنت مرن في أفكارك ومشاعرك وسلوكك؟
20 - فكر أنه في حال كنت ستموت غداً، فما الذي تريد أن تتذكره، وكيف تريد أن تكون حياتك؟

(ربى أبو عمو)

الغلاف

تريد الحكومة المصرية أن تحقق ربحاً على حساب المواطنين، حتى إن تعلق الأمر بمكافحة وباء يهدد العالم بأسره.

تجارة كورونا

مصر تبيع لقاح «أسترازينيكا» بأربعة أضعاف ثمنه

فالمعلومات تشير إلى أنّها ستبيع لقاح «أسترازينيكا» بما يصل إلى أربعة أضعاف ثمنه، للفئات غير المشمولة بمجانية التطعيم

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر مطلعة في وزارة الصحة المصرية إنّ الحكومة تعتزم بيع الجرعة الواحدة من لقاح «أسترازينيكا» المضاد لفيروس كورونا الجديد، الذي طورته الشركة البريطانية - السويدية، بالتعاون مع جامعة «أوكسفورد» البريطانية، وتسلمت القاهرة قبل أيام شحنة أولى منه بلغت 50 ألف جرعة، بمبلغ يتراوح بين 100 جنيه (6,35 دولارات أميركية) و200 (12,70 دولاراً)، عقب الانتهاء من تلقيح الطواقم الطبية، وكبار السن، والمرضى المزمنين، مشيرة إلى إعفاء غير القادرين من ثمن الجرعة وفقاً لبياناتهم المسجلة لدى وزارة التضامن الاجتماعي. أضافت المصادر أنّ لقاح «أسترازينيكا/ أوكسفورد» رخيص الثمن مقارنة باللقاحات الأخرى، بعدما تعهدت شركتا «أر فارما» و«سيروم إنستيتيوت» المصنعتان له بعدم تحقيق أرباح من اللقاح، مبينة أنّ سعر الجرعة الواحدة يبلغ 3 دولارات، أي ما يعادل 47 جنيها مصرياً، الأمر الذي يعني تحقيق الحكومة أرباحاً من وراء بيع اللقاح للمواطنين، لتعويض المبالغ التي ستتحملها من جراء توزيعه بالمجان لغير القادرين منهم. تابعت المصادر في حديث خاص أنّ لا دولة في العالم تبيع لقاح فيروس كورونا لمواطنيها في ظلّ التداعيات السلبية للأزمة الراهنة، وهو ما يفتح الباب على مصراعيه أمام السوق السوداء داخل مصر، وإيجاد سعرين؛ رسمي وغير رسمي للقاح. وتجدر الإشارة إلى أنّ فاعلية اللقاح هذا تعادل 70 في المائة فقط، ويعتمد على ناقل فيروسي معدّل لمكافحة الفيروس، لكنه سهل التخزين في الوقت نفسه، إذ يتطلب درجة حرارة بين 2 و8 درجة مئوية. وأشارت المصادر إلى ما أعلنته وزارة الصحة والسكان من أنّه لم يتم حتى الآن فتح الموقع الإلكتروني الخاص بتسجيل وحجز لقاح كورونا لجميع المواطنين، وتأكيد الوزارة أنّ هذا الأمر مرهون بتوفير كميات أكبر من اللقاح، تكفي عدد المسجلين. وقالت المصادر إنّ الموقع جرى الانتهاء من تجهيزه ويستوعب تسجيل أعداد كبيرة من المواطنين ويضمن سرية البيانات والمعلومات.

وأعلنت الهيئة المصرية للشراء الموحد، المسؤولة عن إمدادات الأدوية والمستلزمات الطبية، واختبار اللقاحات والعقاقير في مصر، ومنح تراخيص استخدامها وتعميمها، منح ترخيص طارئ لاستخدام لقاح «أسترازينيكا» أوكسفورد» الذي تسلمت مصر 50 ألف جرعة منه فقط، من إجمالي 20 مليوناً تعتزم شراءها من هذا اللقاح بالذات، من دون أن تعلن عن فاعلية اللقاح وفقاً للاختبارات التي من المفترض أن تكون قد أجرتها قبل الترخيص. ولم تعلن أي جهة رسمية مصرية عن تفاصيل البرنامج المحلي لتلقيح المواطنين حتى الآن، مع انخفاض كميات الجرعات الموجودة حالياً في مصر لأقل من 100 ألف جرعة. ويتواصل على مدار الأسبوعين المقبلين وصول شحنات إضافية من لقاحي «سينوفارم» الصيني و«أسترازينيكا» لكفاية احتياجات الطواقم الطبية في مصر، لكنّ هذه العملية قد تطول مدتها إلى ما بعد وصول الكميات المخصصة للتداول التجاري.

وأقام فريق «دفاع» التابع لمكتب المحامي خالد علي، الأحد الماضي، الدعوى القضائية رقم 28585، قضاء إداري، موكلاً عن إلهامي الميرغني، نائب رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، ورانيا الخولي (لم توضّح صفتها)، ضدّ كلّ من رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، ووزيرة الصحة، للمطالبة بطرح لقاحات كورونا بالمجان لجميع المواطنين. وكانت وزارة الصحة قد أعلنت أنّ التطعيم سيكون بالمجان لشريحتين فقط من المصريين، هما: الأطقم الطبية في كلّ المستشفيات على مستوى البلاد، والمواطنون الذين يطبق عليهم برنامج المساعدات الحكومية لغير القادرين «تكافل وكرامة»، أما بقية المواطنين فلن يكون تطعيمهم مجانياً.

من جهتها، قالت الخولي إنّ القانون المصري ينصّ على أن كلّ التطعيمات في مواجهة الكوارث والأوبئة تكون بالمجان لجميع المواطنين. كذلك، قال الميرغني: «نحن كمواطنين نتعرض لوباء شرس، ويجب أن يكون حرص الحكومة على توفير هذه التطعيمات للجميع، والتأكد من حصولهم عليها بغضّ النظر عن قدراتهم المادية، ومن دون إلزامهم أو إجبارهم على دفع أي مبالغ مهما كانت قيمتها مقابل تطعيمهم ضد هذا الوباء». وجاء بصحيفة الطعن أنّه «قد يكون من المقبول القول إنّ هناك ترتيب أولويات للفئات التي ستحصل على التطعيم مثل الطواقم الطبية، وكبار السن، والأمهات، والذين يقدمون خدمات حيوية واستراتيجية للجمهور، وغيرهم، بحسب قدرة الدولة على استيراد اللقاحات إلى حين نجاحها في تصنيعها بالمصانع المصرية، أما جعل التطعيم بمقابل مادي فهو أمر مخالف لصريح القانون بغضّ النظر عن قيمة هذا المقابل التي يجرى إعلانها الآن».

وفي هذا الإطار، قال محمد فتحي، المحامي في فريق «دفاع» إنّه لا يمكن الادعاء بأنّ حصول المواطنين المصريين على التطعيم بالمجان يمثل عبئاً على الموازنة العامة أو خزينة الدولة، وذلك لعدة أسباب، أولها أنّ «المواطن هو قاطرة التنمية، وحماية حياته، ورعاية صحته، وضمان حقه في الحياة هي أهم أولويات الدولة، ولا يمكن أن يقدر ذلك بثمن».

وسبق أن كشفت مصادر حكومية لـ«العربي الجديد» أنّ المنظومة الإلكترونية لتسجيل المواطنين الراغبين في الحصول على اللقاح لن تعمل على أساس ترشيح الأعداد لاستثناء القادرين على الدفع، بل ستقوم على ترشيحها لاستثناء غير القادرين، ما يعني أنّ الغالبية العظمى من اللقاحات ستوزّع مقابل مبلغ مالي يختلف بحسب نوعها، وربما يختلف أيضاً بحسب مقدم الخدمة نفسها، وما إذا كان المواطن سيحصل عليها في المراكز العامة الخاصة باللقاح أو المستشفيات أو بمعرفته الشخصية.

وأفادت المصادر أنّ مرحلة التداول التجاري ستبدأ خلال فبراير/ شباط الجاري، وربما تسبق إتمام مرحلة وصول اللقاحات المجانية إلى جميع الفئات المستهدفة الأولى بالرعاية، وعلى رأسها الطواقم الطبية، باعتبار أنّ الكميات المتوفرة حالياً لا تكفي جميع الأطباء والممرضين والعاملين الفنيين والإداريين في المستشفيات، سواء العزل أو العامة في مختلف المحافظات، والبالغ عددهم 207 آلاف شخص تقريباً.

وكانت مصر قد أطلقت حملة التلقيح من أحد مستشفيات العزل في محافظة الإسماعيلية بلقاح «سينوفارم» يوم الأحد قبل الماضي، وسط اعتراضات من أفراد الطواقم الطبية المستهدفين للتطعيم بلقاح كورونا الصيني.

من إطلاق حملة التلقيح في مصر (خالد دسوقي/ فرانس برس)

50,000
جرعة من لقاح «أسترازينيكا/ أوكسفورد» تسلمتها مصر قبل أيام، من أصل 20 مليون جرعة متوقعة منه

قصة لاجئ

عام 2015، غادر نائل طحّان سورية إلى تركيا، لينجح بعدها في تأسيس مشروع «الو طلباتي» لتأمين احتياجات الناس

نائل طحّان
يؤمّن احتياجات أجانب تركيا

عمار الحلبي

نجح الشاب السوري نائل طحّان (27 عاماً) في إدارة مشروع فريد من نوعه، افتتحه قبل خمس سنوات في تركيا، ويعد اليوم من المشاريع الرائدة في البلاد. فالشاب الذي يتحدّر من محافظة حلب السورية، وكان يدرس الحقوق، غادر بلاده إلى تركيا عام 2014، حاله حال مئات الآلاف من السوريين. وفي وقت لاحق، أسّس مشروعه الذي ساهم في مساعدة الأجانب المقيمين في مناطق تركية عدة. ويقول طحّان: «أولى المشاكل التي واجهتني عندما قدمت إلى تركيا كانت اللغة التركية التي لم أكن أعرفها، وكان الأمر غاية في الصعوبة بالنسبة إليّ».

يضيف: «في البداية، عملت في المطاعم في مدينة غازي عنتاب التركية لمدّة عام ونصف العام، كحال معظم السوريين الذين يأتون إلى تركيا ويبحثون عن أي مهنةٍ لكسب العيش. وفي عام 2015، تركت العمل في المطاعم وأردت تأسيس مشروعي الخاص». في تلك الفترة، وبينما كان طحّان يعاني من صعوبة في التنقل بين وسائل النقل في غازي عنتاب، خطرت في باله فكرة شراء دراجة كهربائية صغيرة لتوصيل طلبات الناس إلى منازلهم توفيراً للوقت والجهد. من هنا، انطلقت بذور مشروع «الو طلباتي» الذي يحظى اليوم بسمعة طيّبة بين مجتمع الأجانب في مدينة غازي عنتاب.

كان طحّان يسعى، في ظل صعوبة التنقّل والوقت الطويل الذي يستغرقه، بالإضافة إلى عدم امتلاك كثيرين للسيّارات، إلى إطلاق مشروع يساعد في إيصال احتياجات الناس إلى منازلهم، من سلع وغيرها. يضيف: «بدأت الفكرة في عام 2015 عندما اشتريت دراجة كهربائية كانت تصلح للاستخدام الشخصي فقط لأنّها في حاجة مستمرة للشحن الكهربائي. لكني كنت أتدبر أمري بها».

وتمكّن في نهاية الأمر، بالتعاون مع شقيقه، من شراء دراجة نارية، وبدء العمل على نطاق أوسع. وتعلّم الشقيقان اللغة التركية وعزما على إيصال الطلبات المختلفة إلى السكّان والأجانب في مدينة غازي عنتاب، بما في ذلك الخدمات اللوجستية. يقول طحّان: «أصبحنا مرسالاً للأجانب مع عائلاتهم في غازي عنتاب، حيث كنّا نشتري الهدايا والحاجات الأخرى للأشخاص الذين لديهم عائلات في غازي عنتاب ولا يستطيعون القدوم إليها. وكنّا نشتري البضائع التي لا يستطيع الأجانب شراءها بسبب قلّة معرفتهم بتفاصيل البلاد أو صعوبة التواصل باللغة التركية». واليوم، يملك المشروع 12 دراجة نارية لتأمين الخدمات المختلفة، بما في ذلك الفنيون لإصلاح ما قد يتعطل في البيوت، أو حتّى نقل أثاث المنازل وغير ذلك. ويطمح طحّان وشقيقه إلى تغطية كامل الأراضي التركية.

علاقات اجتماعية جديدة بين النازحين في ليبيا

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تنتج أزمة النزوح المستمرّ في ليبيا، جراء الاقتتال والحروب، مظاهر اجتماعية جديدة، دفعت إليها قسوة الظروف المعيشية التي يعانيها النازحون، وطول مدّتها. وبالرغم من الاستقرار النسبي بالتزامن مع قلّة التوترات العسكرية، لا يزال آلاف الليبيين يعيشون في مخيمات ومساكن مؤقتة على شكل تجمعات، بالإضافة لعدد غير محدد يعيش خارج البلاد إثر العديد من الأسباب التي دفعتهم إلى الهجرة.

ففي حيّ الفلاح في طرابلس، وفي منطقة الأبيار في بنغازي، وأيضاً في أحياء سبها، جنوب البلاد، ومناطق أخرى عديدة، لا يزال الآلاف يعيشون في حالة نزوح طويلة الأمد، ولا يبدو أنّ سلطات البلاد وجدت لها حلاً حتى الآن، ما أجبر النازحين إلى تقبّل أوضاعهم والتعايش معها. وتؤكد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في ليبيا أنّ عدد النازحين داخلياً والمسجلين لديها بلغ 316 ألفاً و415 نازحاً، من جهته، يؤكد الناشط المدني الليبي، عقيلة الأطرش، أنّ مشكلة تحديد أعداد النازحين تكمن في أنّ بعضهم يعود إلى منطقته من دون إبلاغ الجهات المعنية ما يجعل الأرقام المعلنة تفتقد للدقة. ويلفت الأطرش لـ«العربي الجديد»، إلى اضطرار النازحين لتكوين علاقات وصلات جديدة، أجبرتهم عليها الحياة الجديدة التي يعيشونها. فبعضهم انخرط في أنشطة اقتصادية جماعية بهدف مواجهة ظروفه القاسية، كما ارتبطت العديد من الأسر بمصاهرات، بل تكوّنت أيضاً أسرٌ جديدة خلال السنوات الماضية.

مصاهرات وعلاقات جديدة بين الاسر أجبرهم عليها النزوح الطويل

حياة مشتركة

مثالاً على ذلك، قرر حمزة الشاملي عدم التخلي عن الصداقة المتينة بجاره أشرف، الذي عاش معه ظروفاً قاهرة، كما يصفها، طيلة ست سنوات. يقول حمزة لـ«العربي الجديد»: «أنا وجاري نتحدر من مناطق بعيدة عن بعضها، لكن بسبب ألفة السنوات الست الماضية، ربطت بيننا علاقة أخوة لم توفرها لي حتى أسرتي في منطقتي الأصلية».

ويعيش أفراد أسرتي حمزة وأشرف، كأسرة واحدة، كما يقول حمزة، مضيفاً: «حتى مراجعة إدارة المدرسة قد أتوب فيها عن جاري إذا كان الأمر يتعلق بأطفاله، وكذلك مصاريف الأسرتين والكثير من المشتركات الأخرى». ويؤكد حمزة أنّه في حال عودتهما إلى مناطقهما الأصلية، في حال زوال الأسباب التي تمنعهما من ذلك، لن يلغي الأمر العلاقة بينهما أو يجعلهما يتناسيان بعضهما.

أما عمران الحويج، فتبدو العلاقة مع أصهاره الجدد أكثر ارتباطاً. ينتمي الحويج إلى منطقة سبها، جنوب البلاد، فيما ينتمي أصهاره إلى منطقة مرزق، التي نزحوا منها إثر نزوح جماعي شهدته المنطقة جراء اشتباكات مسلحة وثارات قبلية. يسكنون حالياً في مخيم للنازحين بمحاذاة سبها. وتعزف الحويج إلى أسرة أصهاره عن طريق ابنتهم التي تعمل كممرضة في مستوصف بالمدينة، قبل أن يرتبط بالفتاة من خلال الزواج. ورغم قساوة الظروف المعيشية في مخيمات النزوح، إلا أنّ الحويج يراها فرصة مكّنته من التعرف على شريكة حياته وأسرتها، التي باتت تعيش ظروفاً أفضل بسبب المساعدة التي تلقتها من أسرته. يؤكد الحويج أنّ أصهاره قرروا عدم العودة إلى منطقتهم بل الإقامة في سبها، بسبب العلاقات الاجتماعية الجديدة، التي كان النزوح سبباً في نشوئها، خصوصاً وأنّ ابنتهم انتقلت من السكن في المخيم إلى بيت زوجها، الذي يساعدهم أيضاً في الحصول على منزل في المدينة.

سلبيات وإيجابيات

في السياق، يؤكد الأطرش، لـ«العربي الجديد»، أنّه رصد ظاهرة المصاهرات في مخيمات النازحين في بنغازي، خصوصاً الأسر التي اضطرت للنزوح من غرب البلاد. ويشير إلى أنّها تكررت بشكل كبير، ويمكنه أن يؤكد حدوث أكثر من 30 مصاهرة. ويلفت الأطرش إلى أنّ أسباب نجاح تلك العلاقات الاجتماعية الجديدة، هي رغبة الأسر في استقرار بناتها، علاوة على حاجتهم للترابط الاجتماعي الأكثر وثاقة لمواجهة قسوة النزوح وظروفه.

وترى الباحثة الاجتماعية، حسنية الشيخ، أنّ لظاهرة النزوح سلبيات وإيجابيات. فمقابل تفكك النسيج الاجتماعي عبر انقطاع الأسر النازحة عن محيطها الاجتماعي الأصلي، الذي قد يُفقد لدى الأولاد أنماط العيش الموروثة، تعتبر أنّ الأوضاع الصعبة للنازحين تدفعهم لخفض حدّة البؤس، والفقر، والانعزال التي يعيشها أطفالهم. تشير الشيخ لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ استمرار بقاء النازحين بعيداً عن مناطقهم، قد يكون خلفه أسباب تتعلق بدمار منازلهم، أو انعدام الأمن، أو الملاحقات المتعلقة بالثارات القبلية والمناطقية، ما يدفعهم إلى البحث عن حلول تتطلب ارتباطاً وثيقاً لتكوين مجتمع جديد.

علاقات جديدة تنمو (محمود تركية/ فرانس برس)

بروكسل هادئة بفضل الحدّ من سرعة السيارات

اصبحت بروكسل اول مدينة اوروبية تفرض قانون الحدّ من سرعة السيارات إلى 30 كم/ ساعة على كامل أراضيها، لخفض عدد الضحايا. الا انّ القانون تبعته انتقادات بيئية غير واضحة بعد

بروكسل ـ **لبيب فهمي**

ابتداء من مطلع شهر يناير/ كانون الثاني الجاري، لم يعُد يُسمح للسيارات في بروكسل بتجاوز سرعة 30 كم/ ساعة على كلّ الطرقات. لتصبح بذلك أول مدينة تطبق هذا القانون على كامل أراضيها في أوروبا. هذا التغيير الرمزي، لكن المهمّ، لن يؤدي إلى تعطيل نمط سائقي السيارات على طرق بروكسل، نظراً لكون العديد من البلديات كانت قد قيّدت بالفعل سرعة السيارات بـ 30 كم/ ساعة، أو حتى أقلّ. ما يهمّ قبل كلّ شيء، بالنسبة للسلطات، هو النقلة النوعية. فالقيادة بهذه السرعة تجعل من بروكسل مدينة هادئة لسكانها، وتنقذ العديد من الأرواح.

تشرح وزيرة النقل في بروكسل، إلكه فان دن برانت، لـ«العربي الجديد»: «هدفنا تحسين السلامة العامة على الطرقات، وإنقاذ الأرواح، وتقليل ضحايا السير. فعندما كانت السرعة المسموحة هي 50 كم/ ساعة كان الخطر أكبر، مع ارتفاع نسبة وفيات المشاة، لكنّ هذا الخطر يُمكن تخفيضه من خلال القانون الجديد المفروض». تضيف: «في أحد المؤتمرات الأوروبية في استوكهولم، وقّعنا اتفاقية تلزمنا بتحقيق صفر وفيات وإصابات، مرتبطة بحوادث السيارات، بحلول عام 2030».

إضافة إلى ذلك، ستقتصر سرعة القيادة على 20 كم/ ساعة في الأحياء السلمية أو مناطق التجمعات الكبيرة، التي ستتم الإشارة إليها بمجموعة من العلامات المحددة. على أن يتم إنشاء 5 أحياء سلمية كلّ عام، بهدف المنع التام لمرور السيارات لاحقاً، عبر هذه الأحياء. ولضمان احترام الحدّ الأقصى للسرعة، تتم عمليات المراقبة من قبل الشرطة، عبر تركيب 250 رادارا وقائيا و60 رادارا قمعياً على الأراضي الإقليمية. وفي السنوات القليلة المقبلة، سيُرفع عدد الرادارات القمعية إلى 150، لجعل المواطنين يحترمون تلقائياً القانون الجديد. وتقول دن برانت: «تجري الشرطة عمليات مراقبة مستمرة، منذ مطلع يناير. ويتم تطبيق عقوبات انتهاك قانون السير». وتأمل حكومة بروكسل في أن يكون لهذا القرار تأثير كبير على عدد السيارات المتنقلة في المدينة.

تبيّنَ أنّ للقيادة بسرعة 30 كم/ ساعة العديد من الفوائد في المدينة، خصوصاً في ما يتعلق بالسلامة العامة على الطرقات. فقد شهدت كلّ المدن الأوروبية، التي فرضت هذا القرار في بعض أحيائها، انخفاضاً كبيراً في نسبة حوادث السير الخطيرة. ففي لندن، انخفض عدد الحوادث بنسبة 42 في المائة خلال 20 عاماً. وفي غرونوبل (فرنسا) 21 في المائة في 8 سنوات، و22 في المائة في 6 سنوات في بورتسموث (بريطانيا). بينما شهدت مدينة غراتس بالنمسا انخفاضاً في الإصابات الخطيرة بنسبة 24 في المائة.

وبحسب المتحدث باسم «المنظمة البلجيكية للسلامة على الطرق»، بونوا غودار، «القيادة بسرعة 30 كم/ ساعة بدلاً من 50 كم/ ساعة، في بيئة حضرية، تمنح السائق وقت ردّ فعل أطول. وبالتالي، يمتلك وقتاً أكبر للفرملة، فمثلاً، تصل مسافة الكبح إلى 13 متراً، بدلاً من 27 متراً، إذا كانت السرعة 50 كم/ ساعة. كما يزيد خطر الوفاة، بحوالي 5 مرات، عند اصطدام سيارة تسير بسرعة 50 كم/ ساعة بأحد المشاة، بدلاً من 30 كم/ ساعة. للمقارنة، فإنّ الاصطدام بسيارة تسير بالسرعة الأولى يعادل السقوط من الطابق الثالث، بينما في الحالة الثانية، يعادل السقوط من الطابق الأول».

القيادة بسرعة 30 كم/ ساعة بدلاً من 50 كم/ ساعة تمنح وقت ردّ فعلٍ أطول

ويشير غودار إلى مثال يتناقله جميع المسؤولين البلجيكيين للدفاع عن هذا القانون. فبعد سلسلة من الحوادث المميتة، قررت بلدية سكاربيك في بروكسل فرض الحدّ الأقصى للسرعة 30 كم/ ساعة على كلّ طرقاتها في سبتمبر/ أيلول 2018. وبعد عامين، كانت النتيجة إيجابية إلى حدٍّ كبير، إذ انخفضت الإحصاءات المتعلقة بالسلامة على الطرق. ولم يتعرض أي أحد لحادث مميت لمدة عامين. ويذكر غودار بأنّ «هذا الإجراء لم يُفرض بين عشية وضحاها. فقد قامت البلدية والشرطة بعمل توعوي هائل لجعل السكان يلتزمون بالقانون».

في حين أنّ تخفيض السرعة في المدينة يؤدي إلى تحسن لا يمكن إنكاره في مجال السلامة العامة على الطرق، إلا أنّ هناك بالمقابل انتقادات لقانون الحدّ من سرعة السيارات إلى 30 كم/ ساعة، لكنّ إثبات صحتها من عدمه لا يزال غير واضح. فإحدى الدراسات التي أجراها معهد توماس مور في بلجيكا، في يونيو/ حزيران الماضي، بطلب من شركة «توريننغ» لإصلاح السيارات، أبرزت في خلاصاتها، أنّ «معدل الجسيمات الدقيقة المنبعثة قد انخفض على مرّ السنين، لكن السيارات ذات المحركات الحرارية، الديزل أو البنزين، تواصل تلويث البيئة، بشكل أكبر بسرعة 30 كم/ ساعة مقارنة مع 50 كم/ساعة». ويقول المتحدث باسم «توريننغ»، لورنزو ستيفاني: «الحدّ من سرعة السيارات إلى 30 كم/ ساعة ليست فكرة جيدة من وجهة نظر بيئية، لأنها تولّد المزيد من التلوث. ففي الماضي، أظهر باحثون في جامعة كامبريدج أنّ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والجسيمات الدقيقة تكون أكثر عند السرعة المنخفضة (30 كم/ ساعة وأقلّ) أو عند السرعة العالية (فوق 80 كم/ ساعة)».

قانون السير مفروض بشكل كلّي (جورسوس إيديمير/ الأناضول)

فسبكة

تاخذ صفحة المنظمة الدولية للهجرة تتبّع النزوح في ليبيا، على فيسبوك، حيزاً يطاول النزوح الداخلي وواقعه، ولا تركز فقط على النزوح والهجرة بشكل عام في ليبيا. وتنشر الصفحة اخباراً تتعلق بالنزوح الداخلي، وتساهم في رفع التوعية بشكل مستمر، ونقل الواقع، كما تضيء على المساعدات التي تُقدم للنازحين، وتحدد في منشور لها اهمية التواصل الالكتروني بين النازحين من حيث تبادل الخبرات والمعلومات وفرص العمل.